# The Effect of International Free Trade in Democratic Transformation: A Theoretical Study of the Internal and External Factors.

***Radwan Mahmoud Almajali***

**Abstract:** The goal of this research is to investigate the effect of international free trade in democratic transformation, and to offer a theoretical study of the internal and external factors involved therein. This qualitative study seeks to define both conceptual and theoretical frameworks. It also discusses the internal and external environmental factors of the political system so as to determine the nature of the relationship between them.

The study was conducted at a time when varied international experiences have come to recognize that every political system has its own particularity which differs in structure and in political, economic and social set up from other systems. This recognition makes it difficult to draw generalizations that assume the presence of a positive relationship between free-trade and democratic transformation. Furthermore, the level of analysis of both concepts necessitates an examination of the nature of these structures, and of the vital roles and function of the political system and its ability for adaptation.

The findings of this research indicate that free-trade is not always a prerequisite for achieving democratic transformation. There seems to be conditions and pre-requisites for democratic transformation that are greater in importance than free trade. In fact, free trade has not contributed much to economic and political development; rather it has created a state of instability within the political, economic and social structures of many countries.

**Keywords:** Free trade, Democratization, Development, Political economy, Political stability, Political conditionality.

# أثر حرية التجارة الدولية في التحول الديمقراطي: دراسة نظرية في العوامل الداخلية والخارجية

رضوان محمود المجالي(*)

**ملخص:** تهدف الدراسة إلى مناقشة مدى تأثير حرية التجارة في التحول الديمقراطي، من خلال تناول تعريف كلا المفهومين في ضوء الأطر النظرية المتصلة بهما، وعوامل البيئة الداخلية والخارجية للأنظمة السياسية في تحديد مستوى العلاقة بينهما وطبيعتها. في الوقت الذي أثبتت فيه التجارب الدولية المختلفة وجود خصوصية لكل نظام سياسي، تختلف بين الأبنية والهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية عن الأنظمة الأخرى؛ مما أدى إلى صعوبة التعميم في فرضية وجود علاقة طردية بين حرية التجارة والتحول الديمقراطي. كما أن مستويات التحليل لكل منهما بحاجة إلى دراسة طبيعة تلك الأبنية والأدوار والوظائف الحيوية للنظام السياسي وقدرته على التكيف.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أكدت أن حرية التجارة ليست دائماً شرطاً مسبقاً لتحقيق التحول الديمقراطي، في ظل الحديث عن تنوع وتعدد لشروط التحول الديمقراطي تفوق أهمية تحرير التجارة، وأن حرية التجارة لم تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية، بل أدت إلى حالة من عدم الاستقرار داخل الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للعديد من الدول.

**المصطلحات الأساسية:** حرية التجارة، التحول الديمقراطي، التنمية، الاقتصاد السياسي، المشروطية السياسية، الاستقرار السياسي.

## المقدمة:

تشكل حرية التجارة الدولية أحد المفاهيم التي بدأت تظهر بشكل واضح في دراسات النظم السياسية والاقتصاد السياسي من خلال تتبع النظريات التي تناولت دراسة طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والسياسية؛ فظهر على السطح عدد من الظواهر التي دفعت كثيراً من الباحثين لضرورة تقديم تفسير علمي حول طبيعة العلاقة القائمة بين تلك المتغيرات، وما ترتب عليها من آثار كان لها دور كبير في إحداث تغييرات في البنى الاجتماعية والاقتصادية للنظم السياسية القائمة.

* قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة مؤتة، الأردن، radwanmaj@yahoo.com

في السياق نفسه، كان لانتشار ظاهرة التحول الديمقراطي والتغيرات التي شهدها العالم منذ بداية الربع الأخير من القرن العشرين من تطورات سياسية واقتصادية أثر كبير في تقديم دراسات جادة ومفسرة للعوامل التي أسهمت في تحقيق التحول الديمقراطي في عدد من الدول. فكانت دراسة حرية التجارة الدولية من أبرز العوامل الخارجية التي تؤدي دوراً في إحداث التحول الديمقراطي في الدول التي تتبنى قضايا اقتصادية: كالإصلاح الاقتصادي، والتكامل الاقتصادي والتعاون والتبادل الدولي...؛ مما يدفع بهذه الدول للأخذ بالتقسيم الاقتصادي للعمل وما يرتبط به من تطورات في طبيعة سياستها العامة، والحاجة لتحقيق الرفاهية لمواطنيها، في ضوء الضغوط التي وضعتها الدول الرأسمالية الكبرى من شروط، مؤداها «من دون ديمقراطية لن تحدث تنمية، ولابد من إدخال تعديلات جوهرية على الهياكل السياسية والاقتصادية حتى تخرج من حالة التهميش إلى حالة من التطور والتحديث».

وفي مقابل ذلك، أثبتت الأزمة الاقتصادية العالمية وجود مشكلات حقيقية في النظام الرأسمالي العالمي؛ مما دفع كثيراً من الباحثين إلى التشكيك في مدى قدرة سياسات الانفتاح وتحرير التجارة الدولية في تحقيق معدلات حقيقية من التطور الديمقراطي، في ظل بروز مزيد من المشكلات والتحديات التي بدأت تواجه الدول النامية؛ مما أدى إلى زيادة مؤشرات عدم الاستقرار السياسي.

وقد كان لما شهدته المنطقة العربية من مرحلة مخاض وما أطلق عليه «الربيع العربي» أثر واضح؛ حيث أكد ضرورة البحث في الأسباب الحقيقية لفشل أو نجاح نموذج الدولة الديمقراطية في ظل حالة الاستقطاب القائمة؛ مما يؤكد أن مفهوم التحول الديمقراطي يعتمد على شروط ومقومات عديدة لتحقيقه.

وبناءً على ما سبق، كان لابد من إبراز طبيعة العلاقة بين تحرير التجارة والتحول الديمقراطي من خلال تناول مجموع العوامل الداخلية والخارجية التي تبحث في التأثير فيما بين المفهومين:(الاستقرار السياسي، والتنمية الاقتصادية والسياسية، وطبيعة التوجهات الاقتصادية للدول، المؤسسات المالية والاقتصادية العالمية، الأزمة الاقتصادية العالمية، والربيع العربي).

**مشكلة الدراسة:**

شكلت دراسة العلاقة بين حرية التجارة والتحول الديمقراطي جانباً كبيراً من اهتمامات الباحثين بالبحث في طبيعة الحالة الخلافية بين المدارس الفكرية،

التـي أبرزت وجود حالة من الاتفـاق والاختلاف في توجهات كلا المفهومين في ظل الحديث عن نشـوء أزمات حقيقية في الدول التي سـعت لتحقيق سياسـات الانفتاح وتحرير التجارة الخارجية على مستوى التحول الديمقراطي، وحالة عدم الاستقرار السياسي. فلم تستطع سياسات الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية التي أخذت بها غالبية دول العالم الثالث – تحقيق مستويات متقدمة من التطور السياسي من حيث زيادة حجم المشـاركة السياسية وحرية التعبير، ولم تسهم في تعزيز مبدأ سيادة القانون ومفاهيم المسـاءلة والشفافية ومكافحة الفساد. بل إنها خلقت مزيداً من المشكلات الاقتصادية مثل: انحصار مستويات الرفاهية والاستفادة الاقتصادية لشـريحة معينة بيدها الثروة والسلطة على حسـاب الطبقات الأخرى؛ مما ساعد في تلاشي الطبقة الوسطى في المجتمع؛ الأمر الذي ترتب عليه بروز مشكلات اجتماعية وسلوكيات، زادت من حدة العنف المجتمعي والاحتقان داخل المجتمع، وأدت لتراجع دور الدولـة في تحقيق الوظيفة الاجتماعية والاقتصادية، وتقلص دورها السياسـي فـي خلق بيئـة حقيقية لتنمية سياسـية تقود لتحقيـق التحـول الديمقراطي، فزادت درجات عدم الاستقرار السياسي.

ومن هنا تأتي الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

إلى أي مدى أسهمت سياسات – تحرير– التجارة الدولية في تحقيق التحول الديمقراطي داخل الدولة، في ظل الحديث عن بروز مشكلات في النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ الأمر الذي يترتب عليه مزيد من عدم الاستقرار السياسي.

**أهداف الدراسة:**

أ– مناقشة العلاقة بين تحرير التجارة الدولية والتحول الديمقراطي.

ب– دراسة أهم النظريات التي تبحث في نشوء تحرير التجارة الدولية، وأهم المداخل المفسرة للتحول الديمقراطي.

جـ– تعرف مدى إسهام تحرير التجارة الدولية في تحقيق التحول الديمقراطي وتطوره في سياق البحث في عدد من النماذج الدولية.

د– دراسة أثر المتغيرات السياسية في تحديد طبيعة العلاقة بين تحرير التجارة الدولية والتحول الديمقراطي.

**أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في تقديم تصور واضح حول مفهومي حرية التجارة الدولية والتحول الديمقراطي في ضوء العلاقة التي تربط بينهما، وإلى أي مدى استطاعت سياسات الانفتاح والتحرر التجاري أداء دور في تحقيق التحول الديمقراطي في الأنظمة السياسية، في الوقت الذي برزت فيه مجموعة من المتغيرات أصبحت عوامل مؤثرة في مقاربة واستبعاد حالة الارتباط فيما بينهما.

**فروض الدراسة:**

تتركز الدراسة حول فرضين تحاول التأكد منهما:

– الفرض الأول: «هناك علاقة طردية بين تحرير التجارة الدولية والتحول الديمقراطي في النظم السياسية المختلفة».

– الفرض الثاني: «تؤدي متغيرات البيئة الداخلية والخارجية دوراً مهماً في تحديد طبيعة العلاقة بين تحرير التجارة الدولية والتحول الديمقراطي».

**منهجية الدراسة:**

تتبع الدراسة المنهج التحليلي بصورة أساسية في تناول العلاقة بين متغيري (حرية التجارة الدولية، والتحول الديمقراطي)، اعتماداً على إيجاد مقاربة فيما بينهما ومدى تأثير المتغيرات السياسية الأخرى في تحديد النتائج المترتبة على هذه العلاقة. وسوف يعتمد على مناهج فرعية أخرى، منها:

1– اقتراب الاقتصاد السياسي: وهو اقتراب يهتم بدراسة تأثير العوامل الاقتصادية والسياسية على دولة معينة؛ أي ربط الاقتصاد بالسياسة على أنه عامل محرك وفعال، من خلال التركيز على التفاعلات وأنماط التأثيرات المتبادلة بين ماهو اقتصادي وما هو سياسي؛ بحيث يمكن فهم وتحليل الآثار والتداعيات الاقتصادية في التطور السياسي من ناحية؛ وفهم وتحليل الآثار والتداعيات الاقتصادية للقرارات والاختيارات السياسية من ناحية أخرى؛ فتبني سياسة اقتصادية معينة يعكس توجهات وتفضيلات سياسية تتصل بأولويات النظام السياسي القائم وطبيعة القاعدة الاجتماعية والطبقية التي يستند إليها، وطبيعة توازنات القوى والمصالح المتنافسة في المجتمع، ونظرة النخبة الحاكمة لقضية توزيع الثروة والدخل. (توفيق،2005أ: 203–204).

2- اقتراب تحليل النظم: في دراسة أثر الظواهر والمتغيرات السياسية في التأثير في عمليات النظام السياسي من حيث المدخلات والمخرجات وردود الفعل المترتبة عليها، فيظهر تأثير متغير تحرير التجارة - بوصفه مؤثراً خارجياً - على عمليات النظام السياسي في ضوء تحديد طبيعة بيئة النظام وتوجهاته السياسية والاقتصادية وحالة التكيف مع المتغيرات الخارجية، ومقدار تحقيقه لمتغير التحول الديمقراطي (القصبي، 2007 ت: 153).

**الدراسات السابقة:**

هنالك إشكالية حقيقية في دراسة تحرير التجارة الدولية والتحول الديمقراطي نتيجة التنوع الكبير في المفاهيم المختلفة التي تندرج ضمن هذين المفهومين، ولكن تبقى عملية البحث في طبيعة العلاقة بينهما من منظور سياسي خالص، جانباً مهماً لابد من تناوله، بيد أن الدراسات التي لمست هذه الطبيعة تنوعت في صور مختلفة، يمكن اختصارها على الشكل التالي:

• دراسة رضوان المجالي(2010) «الآثار السياسية المترتبة على انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية (2000-2008)»: تناول فيها نشأة منظمة التجارة العالمية وتطورها وأهم تأثيراتها على الأبعاد السياسية والاقتصادية، وأثر تحرير التجارة في التحول الديمقراطي من خلال: الإشارة لنظريات تحرير التجارة ودور الاستقرار السياسي والمؤسسات الاقتصادية العالمية في التأثير بطبيعة العلاقة بين المتغيرين، ثم يستعرض تجربة انضمام الأردن للمنظمة والتأثيرات المترتبة على هذا الانضمام في أبعادها المختلفة، وكيفية تأثير سياسات المنظمة في تحقيق التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي في الأردن.

• دراسة فاطمة مساعيد(2011) «التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية - نماذج مختارة»: وتبحث في مفاهيم التحول الديمقراطي، والتفاعل بين مفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم الأخرى، وعوامل التحول الديمقراطي في أمريكا اللاتينية وأنماطها، وطرح مجموعة من النماذج لدول استطاعت بفعل عوامل داخلية وخارجية تحقيق التحول الديمقراطي: كالبرازيل وفنزويلا.

• دراسة عبدالعظيم حنفي (2007) «تأثير العوامل الخارجية على الإصلاح السياسي في النظم السياسية العربية (2001-2004) : وقد ركزت على مفهوم الإصلاح السياسي في النظم السياسية العربية، وفق مجموعة من الأبعاد المختلفة؛ إذ برزت أهمية الدراسة في بحث أثر العوامل الاقتصادية في تحقيق التطور الديمقراطي، ضمن منهج الاقتصاد

السياسي، كأحد المناهج المعاصرة في التحليل السياسي، ودراسات النظم السياسية. وتقدم الدراسة مجموعة من النماذج والأطر الفكرية لعدد من الباحثين والمفكرين حول طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والتطور الديمقراطي، ودور الدولة في الاقتصاد، وعلاقتها بالديمقراطية، وأثر سياسات تحرير التجارة على الفقر والنمو، وانعكاساتها على مستوى الاستقرار السياسي والتطور الديمقراطي. وتشير الدراسة إلى دور المؤسسات المالية الدولية (WTO) ، (WB)، (IMF)، في تحقيق سياسات الإصلاح الاقتصادي والسياسي في الدول العربية، وأهم التحديات الاقتصادية، ودور قضايا الشفافية والمساءلة والفساد في التأثير على تحقيق التطور الاقتصادي والسياسي داخل النظم السياسية.

• دراسة حسنين توفيق (2005أ) «النظم السياسية العربية – الاتجاهات الحديثة في دراستها»: وتشير إلى مجموعة من المداخل النظرية في دراسة النظم السياسية العربية، من ضمنها مدخل الاقتصاد السياسي. وقد ظهرت أهمية الدراسة، في بحث العلاقة بين تحرير التجارة والديمقراطية، في سياق مجموعة من الأطر: دور سياسات تحرير التجارة في تحقيق التنمية، والطبيعة البنائية للقطاع الخاص في الدول العربية، والعلاقة بين السلطة والمال، وتأثير سياسات الإصلاح الاقتصادي في الهياكل الطبقية، والآثار السياسية لبعض المشكلات الاقتصادية (التعددية السياسية المقيدة، والاحتجاج الجماعي والعنف السياسي، وظاهرة الفساد السياسي والإداري)، وطبيعة النظام السياسي، والأداء الاقتصادي. كما أظهرت الدراسة مجموعة من الإشكالات في تحرير التجارة الدولية من مثل طبيعة الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة في ظل اقتصاد السوق، ودور المال الخاص في العملية السياسية، واحتكار الثروة والسلطة، وتأثيرها في التطور السياسي والديمقراطي، ودور القوى والعوامل الخارجية في التأثير في السياسات الاقتصادية في الدول العربية، وانعكاسات ذلك على العملية السياسية.

• دراسة (Stiglitz et al., 2006): تبحث الدراسة في أهمية النمو الاقتصادي وأثره في تحسين أوضاع الناس في الدولة، من خلال التخلص من الفقر بهدف تحقيق الاستقرار. كما تشير الدراسة إلى دور تحرير التجارة الدولية في تحقيق الاستقرار السياسي في الدولة، واعتماد هذا الأمر على مقدرة الدولة في خلق توازن بين موضوعات: الاستقرار والاقتصاد القوي، والنمو ومكافحة الفقر؛ حيث يرى الباحث أن سياسات تحرير التجارة سلاح ذو حدين، قد تقود إلى تحقيق النمو والاستقرار كنتيجة لتحسن مستوى المعيشة للمواطنين، أو تعمل على خلق حالة من عدم الاستقرار في عدم مقدرة الدولة على الاستفادة من فوائد تحرير التجارة، وعدم اتباع إجراءات تعمل على تحسين مستوى المعيشة للمواطن.

## الإطار النظري للدراسة:

سيكون تناول مفهومي حرية التجارة الدولية والتحول الديمقراطي والمؤشرات الخاصة بهما، وأهم النظريات السياسية والاقتصادية التي تناولت هذين المفهومين، إضافة إلى إبراز أهم المحددات التي تتناول طبيعة العلاقة بينهما، المتمثلة في: التنمية الاقتصادية والسياسية، وطبيعة توجهات الدولة الاقتصادية، والاستقرار السياسي والاجتماعي، ودور المؤسسات الاقتصادية والمالية العالمية، وأثر الأزمة الاقتصادية العالمية، و(الربيع العربي).

## مفاهيم الدراسة:

### مفهوم تحرير التجارة الدولية ومؤشراتها:

التجارة الدولية حركة مجموع السلع والخدمات بين مختلف دول العالم بمقتضى اتفاقيات وقوانين معترف بها دولياً؛ الأمر الذي يترتب عليه حرية حركة التجارة والمنافسة لتحقيق مصلحة المستهلكين بالحصول على منتجات وخدمات جيدة وبأسعار مناسبة؛ مما يحفز المنتجين إلى زيادة إنتاجهم وتطويره وتحسين جودته والمساعدة على خفض الأسعار؛ مما يصل بالمجتمعات إلى قدر مناسب من الرفاهية.(سالمان، 2006: 4).

تُعد التجارة الدولية وسيلة من الوسائل الأساسية التي تمكن الدول من تحقيق أهداف التنمية على المستوى الوطني؛ حيث تنص اتفاقية مراكش التي أسست بموجبها منظمة التجارة العالمية عام 1994 – على ضرورة توجيه العلاقات الاقتصادية نحو رفع مستويات المعيشة وضمان التوظيف الكامل والتوسع في إنتاج وتجارة السلع والخدمات مع مراعاة الاحتياجات والأوضاع الخاصة للبلدان الأعضاء في الاتفاقية، على اختلاف مستويات التنمية الاقتصادية لديها. (سالمان: 8).

وينظر لتحرير التجارة الدولية على أنها ترك إدارة النشاط الاقتصادي لقوى السوق وتقليل نطاق التدخل الحكومي؛ بحيث يكون حافز الربح هو الدافع الأساسي للنشاط الاقتصادي وليس القرار الإداري؛ بما يحقق التخصيص الكفء للموارد الاقتصادية داخل الدولة؛ مما يستلزم معه إلغاء القرار البيروقراطي، وإزالة العقبات الإدارية والتشريعية التي تحد من مرونة الإنتاج وانطلاقته في مختلف قطاعات الاقتصاد. كما تُعد حرية التجارة الدولية الهدف الأول والأساس

لمنظمة التجارة العالمية، تقوم على نقل القيم والنجاحات السياسية والاقتصادية من دولة إلى أخرى، ضمن منظومة متكاملة يرتبط فيها الجانب السياسي بالجانب الاقتصادي، ومن ثم يمتد للجوانب الأخرى.(الفتلاوي، 2006: 145–148). لذلك ينظر لتحرير التجارة الدولية بأنها تكامل الاقتصاديات المتقدمة والنامية في سوق عالمية واحدة مفتوحة لجميع القوى الاقتصادية في العالم وخاضعة لمبدأ التنافس الحر.(أبو حرب، 2008: 75).

وتؤدي حرية التجارة الدولية دوراً كبيراً في تعزيز دور الدولة على المستوى الخارجي (تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية)، من خلال التعاون والاعتماد المتبادل بين الدول، في الوقت الذي تقلل فيه من دور الدولة على المستوى الداخلي؛ الأمر الذي يترتب عليه بروز قوى جديدة تبدأ بالسيطرة على مراكز القوة داخل النظام السياسي؛ مما ينعكس آثاره السلبية على العلاقة بين المواطن والدولة (المجالي، 2010).

وتجدر الإشارة إلى أن حرية التجارة الدولية أصبحت تؤدي دوراً مؤثراً في السياسات الاقتصادية للدول؛ مما يجعلها في تحد حقيقي لضمان تحقيق الاستقرار والتعامل مع الأزمات الطارئة، في ظل تراجع سيطرة الدولة على الاقتصاد، وإيقاف الدعم عن السلع والخدمات، واتباعها لقواعد وقوانين جديدة. (Stiglitz et al, 2006).

أما عن مؤشرات تحرير التجارة الدولية فتجمل فيما يلي (Edwards, 2012):

1 – درجة الانفتاح (إزالة القيود الجمركية أمام حركة تدفق السلع والخدمات، ودرجة تطبيق السياسات التجارية الخارجية من تشريعات وقوانين وأسس التجارة الدولية...).

2 – اتباع إصلاحات اقتصادية(سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي).

3 – زيادة درجة الخصخصة(تحويل الملكية العامة إلى الخاصة).

4 – زيادة حجم التبادل التجاري.

5 – الانخراط في المنظمات والتكتلات والاتحادات الاقتصادية الإقليمية والدولية.

6 – زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية.

7 – زيادة حجم النمو الاقتصادي.

إن انضمام الدول لمنظمة التجارة العالمية أصبح من المقاييس التي تدل على درجة التحرير التجاري والانفتاح الاقتصادي للدول نتيجة لتطبيقها لمجموعة من الشروط كمتطلبات رئيسة للانضمام. وقد بلغ عدد الدول المنضمة لمنظمة التجارة العالمية (160) دولة حتى ديسمبر 2013 (www.wtoarab.org)؛ مما يدل على سير الكثير من دول العالم في تطبيق برامج التحول الاقتصادي؛ الأمر الذي يُطرح معه سؤال حول مدى الاستفادة التي حققتها تلك الدول من تلك البرامج في تحقيق معدلات حقيقية في التنمية الاقتصادية والسياسية.

ولعل التفاوتات في طبيعة الأنظمة الاقتصادية، وحجم الموارد الطبيعية والبشرية أدى لبروز الاختلاف في مدى استفادة الدول بتطبيق سياسات التحرر الاقتصادي وانعكاس ذلك على التنمية الاقتصادية والسياسية وحالة الاستقرار السياسي. فدول كالصين وكوريا الجنوبية والهند وتركيا والبرازيل...إلخ، قد استفادت بشكل كبير من سياسات التحرر الاقتصادي في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية والبشرية، وتحقيق درجة من الاستقرار السياسي.

وقد أوضحت كثير من الدراسات أخطار تحرير التجارة الدولية على اقتصاديات الدول ذات الموارد الاقتصادية القليلة بما يتعلق بقضايا (خصخصة المؤسسات الاقتصادية الوطنية، ورفع الدعم عن المنتوجات، والمنافسة التجارية، وتعويم الأسعار، والقطاع الزراعي، والمنسوجات والألبسة...). فدولة كالأردن تعاني ضعفاً في الموارد الطبيعية؛ فلم تنجح في تبني سياسات اقتصادية تعالج مشكلاتها الاقتصادية. (صاولي، 2013). ودول كالعراق واليمن ونيجيريا يوجد فيها موارد اقتصادية، ولكنها تعاني حالات من عدم الاستقرار السياسي؛ مما ينعكس سلباً في فرص تحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية.

## مفهوم التحول الديمقراطي ومؤشراته:

إن كلمة الديمقراطية مشتقة من كلمتين إغريقيتين، هما: (Demos) وتعني الشعب، و(Cratia) وتعني الحكم (السلطة)، ومن ثم تعني الديمقراطية لغةً «حكم الشعب»؛ ولهذا تطلق هذه التسمية على الحكومات التي ينتخبها الشعب ويختارها. أما الديمقراطية اصطلاحاً بمفهومها الشامل فتعني «الحكومة التي تقرر سيادة الشعب، وتكفل الحرية والمساواة السياسية بين جميع أفراد المجتمع؛ بحيث تخضع السلطة إلى رقابة الشعب، ضمن سيادة واحترام القانون».

ويعرف فيليب شوميتر الديمقراطية بأنها «اتخاذ التدابير المؤسساتية من أجل التوصل إلى القراءات السياسية، التي يكتسب من خلالها الأفراد اتخاذ القرار عن طريق التنافس على الأصوات».(أبو عامود، 2009).

وينظر إلى مفهوم التحول الديمقراطي في سياق مجموعة من المفاهيم المرادفة له كالانتقال الديمقراطي أو الدمقرطة (Democratization)، وهي قضية ذات اهتمامات في علم السياسة منذ النصف الثاني من سبعينيات القرن العشرين. وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية ظهر عدد كبير من الكتب والدراسات والتقارير التي تناولت هذه القضية على مستويات مختلفة: نظرية وتطبيقية، كمية وكيفية، دراسات حالة ودراسات مقارنة. وطرحت أدبيات «التحول الديمقراطي» العديد من المفاهيم والمقولات النظرية والمداخل المنهاجية والتحليلية لمقاربة هذه الظاهرة. كما اهتمت بفحص ومناقشة طائفة واسعة من القضايا والمتغيرات ذات الصلة بعملية الانتقال، سواء من حيث مدخلاتها (الأسباب)، أو أنماطها (طرق الانتقال)، أو مخرجاتها (طبيعة النظم السياسية في مرحلة ما بعد الانتقال). (توفيق،2013: 3).

ويعرف التحول الديمقراطي بأنه «عملية متجذرة وقديمة العهد ومعقدة تتجاوز النظام السلطوي بإقامة بديل ديمقراطي من خلال تدعيم أسس البناء الديمقراطي عبر مجموعة من حركات الانتقال من نظام غير ديمقراطي(سلطوي) إلى نظام ديمقراطي في فترة زمنية معينة» (القصبي، 2006أ: 95–97).

ويشير مفهوم التحول الديمقراطي إلى «مجموعة العمليات والتفاعلات المرتبطة بالانتقال أو التحول من نظام حكم غير ديمقراطي (الشمولية أو التسلطية المغلقة، أو العسكرية، أو حكم الفرد أو حكم الأقلية...) إلى نظام حكم ديمقراطي» (توفيق،2013ت: 12). كما أن هناك حالات ومستويات متعددة للنظام الديمقراطي الذي ينتقل إليه. فقد ينتقل نظام استبدادي إلى نظام شبه ديمقراطي، يأخذ شكل ديمقراطية انتخابية، ويمكن أن يتحول نظام شبه ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي ليبرالي أو يكون قريباً منه. كما أن الانتقال إلى النظام الديمقراطي يمكن أن يتم من أعلى؛ أي بمبادرة من النخبة الحاكمة في النظام غير الديمقراطي أو الجناح الإصلاحي فيها، أو من أسفل بواسطة قوى المعارضة المدعومة بتأييد شعبي واسع، أو من خلال المساومة والتفاوض بين النخبة الحاكمة وقوى المعارضة لها، أو من خلال تدخل عسكري خارجي. (Stradiotto and Sujian, 2010).

ويمكن الإشارة إلى أن التحول الديمقراطي هو «مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية، يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها،

وتعكس هذه العملية إعادة توزيع القوة؛ بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني بما يضمن نوعاً من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع، بما يعني بلورة مراكز عديدة للقوى (تعددية سياسية) وقبول حالة الاختلاف السياسي (توافق وطني ومشاركة سياسية).

كما أن هناك مجموعة من المؤشرات تسهم في تعزيز التحول الديمقراطي في الدول (السالك، 2008): كدولة القانون والمؤسسات، والإرادة والقيادة السياسية. والتعددية السياسية، والمشاركة السياسية، والتبادل السلمي للسلطة، واحترام حقوق الإنسان، وفعالية مؤسسات المجتمع المدني، والتنمية الاقتصادية، والاستقرار السياسي والاجتماعي، والثقافة والممارسة الديمقراطية.

وتتسم عملية التحول الديمقراطي بدرجة عالية من التعقيد من ناحية، ومن ناحية أخرى بتعدد مساراتها ونتائجها واختلافها من دولة إلى أخرى. ولا يعني نجاح تجربة في فترة تاريخية في دولة ما إمكانية تطبيقها على دولة أخرى، نتيجة اختلاف طبيعة أبنية الدولة وهياكلها ومؤسساتها، والتطورات الاقتصادية والاجتماعية فيها، واختلاف طبيعة الظروف الإقليمية والعالمية السائدة في اللحظة التاريخية التي يحدث فيها التحول.

فقد أسهمت الفترة التاريخية التي عاشتها جنوب إفريقيا من حالة عدم الاستقرار في نظامها الاجتماعي – نتيجة إفرازات سياسات الفصل العنصري بحق السود – إلى انتقالها بعد تلك المرحلة إلى نظام ديمقراطي. ووجود إجماع شعبي بين مختلف شرائح المجتمع حول ضرورة العيش في ظل نظام ديمقراطي (بمن فيها المعارضون للنظام الديمقراطي) – قاد إلى التحول الديمقراطي كما في حالة الأرجنتين، أو في حالة بعض الدول التي كانت تعاني أزمات ومشكلات اقتصادية، استطاعت أن تخرج منها وتدفعها إلى التحول الديمقراطي كما في حالة البرازيل، وإلى مرحلة التحول الديمقراطي التي تنتج من تفكيك البنى والأجهزة الرئاسية والدستورية والحزبية والأمنية كما في تونس.

وقد ربط هيجو ترينداد (Hugo Trindade) بين الاقتصاد والسياسة مشيراً إلى وجود مجموعة من العوامل الاقتصادية المشتركة التي كان لها تأثيرها في التحول الديمقراطي في أمريكا اللاتينية والتي أدت دوراً كبيراً في زيادة حجم الثقافة السياسية لدى شعوب تلك الدول؛ مما انعكس على الممارسة السياسية.(أبو عامود، 2009).

## جدول (1)

### أهم المؤشرات والنماذج المختلفة في التحول الديمقراطي

| المؤشر | النموذج |
|---|---|
| الدستور | دور الدستور الجديد في جنوب إفريقيا بعد انقضاء الدستور القديم في مرحلة نظام الفصل والتمييز العنصري. وقد شمل الدستور الجديد جميع التيارات السياسية والاجتماعية المختلفة وتطلعاتها. |
| الوحدة الوطنية وحالة الوفاق | وجود إجماع شعبي بين مختلف شرائح المجتمع حول ضرورة العيش في ظل نظام ديمقراطي، بمن فيها المعارضون للنظام الديمقراطي؛ مما قاد إلى التحول الديمقراطي كما في حالة الأرجنتين. |
| المشاركة السياسية ونزاهة العملية الانتخابية | اهتمت كثير من الدول بالعملية الانتخابية وضبطها ومراقبتها كما في البرازيل، ودعمت تشيلي البنية السياسية للأحزاب، ودعمت المكسيك ضمان مشاركة الأقليات في الانتخابات. |
| سيادة القانون | سعت البرازيل إلى إيجاد محاكم خاصة بالانتخابات، وعززت فرنسا دور القاضي والمحاكم في درجة عالية من الاستقلالية. وتطور المؤسسات القضائية ونظم المساءلة والشفافية ومكافحة الفساد وانخفاض نسبة الجريمة في الإمارات. |
| التنمية الاقتصادية | هنالك عدد من الدول نجحت في تحقيق معدلات نمو اقتصادي، أسهمت في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية (اعتمدت على ربط عملية النمو بتحقيق العدالة الاجتماعية)، التي انعكست بشكل كبير في التحول الديمقراطي كدول (تشيلي وإندونيسيا، وكوريا الجنوبية وماليزيا...). |
| العدالة الاجتماعية | نجحت كثير من الدول في التركيز على أهمية رعاية المجتمع، والقضاء على النهج الاحتكاري في سياسات تحرير التجارة وتوزيع جميع منافع النمو الاقتصادي بين مختلف شرائح المجتمع من خلال زيادة حجم الإنفاق الحكومي، كما في البرازيل وجنوب إفريقيا وأستراليا... |
| الإرادة السياسية | في دول كالمغرب والإمارات والكويت. أسهمت الإرادة السياسية في تعزيز نهج التعددية السياسية والمساءلة.. |
| الإجماع الشعبي | وهو يظهر نتيجة حالة من عدم الاستقرار والقبول بخريطة طريق جديدة لدى الجميع بهدف الانتقال إلى مرحلة الديمقراطية واليقين كما في إندونيسيا. |
| احترام حقوق الإنسان | استطاعت دول كالكويت والإمارات والأردن زيادة مستويات احترام حقوق الإنسان، في الوقت الذي زاد فيه حجم الانتهاكات لحقوق الإنسان في دول كالصين والعراق وسوريا. |

- المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.(2011). تقرير موجز حول التجارب الدولية المستفادة والطريق قدماً، المنتدى الدولي للتحول الديمقراطي، ، 5–6 يونيو، ص 15.

## النظريات المرتبطة بحرية التجارة الدولية والتحول الديمقراطي:

هناك مجموعة من النظريات التي عملت على تفسير المفهومين في سياق البحث عن الأدوار والإطار الوظيفي، والنشأة والتطور لكل مفهوم، ومجالات التأثير في إطار البيئة الداخلية والخارجية للنظم السياسية:

## نظريات تحرير التجارة الدولية:

هناك مجموعة من النظريات المفسرة لقيام التجارة الدولية، التي شكلت مناخاً لدراسة كثير من المفكرين، وهي على النحو التالي:

1- التفسيرات الواقعية لأسباب قيام التجارة الدولية: وهي تشير إلى وجود تفاوت بين الدول سيدفع نحو تحقيق تجارة دولية، نتيجة وجود مجموعة من العوامل الطبيعية والظروف المناخية يؤدي إلى تنوع الموارد الطبيعية فيها، وتنوع عنصر العمل والقدرات البشرية وأحجام رؤوس الأموال وتفاوت مستويات الأسعار لمختلف المنتجات.(عبدالسلام، 2006: 27-32). فقد استفادت دول – كاليابان والصين والولايات المتحدة الأمريكية – من العوامل الطبيعية والبشرية في تعزيز مستويات التجارة الخارجية وحجمها.

2- نظرية النفقات أو الميزات المطلقة: وقد ارتبطت بآدم سميث (Adam Smith)، الذي تحدث في كتابه ثروة الأمم (The Wealth of Nation) عن فوائد حرية التجارة، بالتركيز على موضوع التخصص (Specialization) في التجارة بين الدول، التي تتيح للدولة الاستفادة من مزايا تقسيم العمل؛ لأنها توسع من حجم السوق، وتخفض من أسعار السلع؛ مما يطور حرية التجارة الدولية. (عبدالخالق، 2006: 38-39).

3- نظرية النفقات النسبية: وهي لديفيد ريكاردو (David Ricardo)، وتقوم على الفكرة ذاتها التي تحدث عنها سميث في التخصص، ولكنه يرى أنه لقيام أي تبادل تجاري دولي لابد من وجود اختلاف في النفقات النسبية وليس النفقات المطلقة (Absolute Cost)، كما أشار لها سميث. لذلك فإنه لا يلزم لكي تتخصص دولة من الدول في إنتاج إحدى السلع أن تتمتع بميزة مطلقة في إنتاجها، وإنما يكفي لقيام تجارة وتخصص دوليين أن يوجد اختلاف في النفقات النسبية للسلع بين الدول.(Yarbrough, 2006: 28).

4- نظرية وفرة عوامل الإنتاج: تعود للعالمين السويديين: إلي هيكشر (Eli Heckscher) وبيرتل أولين (Bertil Ohlin)؛ حيث يذهب كل منهما إلى أن التجارة الدولية تقوم بوجود الاختلاف في النفقات النسبية، الذي يرجع إلى اختلاف معطيات الموارد (الوفرة أو الندرة النسبية في عناصر الإنتاج) من دولة إلى أخرى؛ مما يؤدي للتبادل بين الدول ضمن مفهوم التخصص الدولي لعناصر الإنتاج. (عبدالخالق: 46-47).

كما أن هناك كثيراً من النظريات الحديثة والمعاصرة التي بحثت في تفسير التجارة الدولية: فمنها - على سبيل المثال - النظرية التكنولوجية الحديثة، ونظرية المنافسة الاحتكارية، ونظرية دورة حياة المنتج لفيرنون (Vernon)، والنظرية الإمبريالية لروزا لوكسمبورج (Rosa Luxembourg)، ونظرية التنمية اللامتكافئة (Unequal Development). (المجالي،2010).

## نظريات التحول الديمقراطي:

هناك مجموعة من المقاربات النظرية التي بحثت في تفسير التحول الديمقراطي، من أهمها:(المقاربة السيكولوجية، ونظرياتها: الجماهير، والإحباط. والمقاربة الجغرافية، ونظرياتها: الجيوبوليتك، والإيكولوجي. والمقاربة الانتقالية ومراحل تطور التحول الديمقراطي. ومقاربة السلام الأمريكي، والمقاربة الاقتصادية، والمقاربة السوسيولوجية). (مختار، 2012).

على الرغم من تعدد النظريات التي تبحث في تفسير التحول الديمقراطي، فإنه يمكننا تحديدها بثلاثة اتجاهات، على النحو التالي:

### 1- المدخل التحديثي:

وهو الذي يربط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية؛ ذلك أن أغنى بلدان العالم هي البلدان الديمقراطية، ويعد آدم سميث أول من عبر عن هذا الاتجاه، ويدعو فيه إلى تحرير التجارة من أجل تعظيم مصالح الدول، وأن اقتصاد السوق هو اليد الخفية التي تتحكم في السوق، بعيداً عن تدخل الدولة في الأسواق، وفي تحديد الأسعار للسلع. فهو يرفض تدخل الدولة في الاقتصاد. (Walter, 1996).

كما يبرز دور عالم الاجتماع السياسي الأمريكي ليبست (Seymour Lipset) في تأكيد أن من نتائج التنمية الاقتصادية وجود ولاء وطني، ووجود قبول للمؤسسات القائمة والتسليم بشرعيتها في اتخاذ القرارات الحاسمة، ويستخدم هذا الاتجاه

مجموعة من المؤشرات تؤدي للتحول الديمقراطي، تشمل: دخل الفرد، مستوى الأمية، انتشار التعليم، الحراك الاجتماعي، وأدوات التنقل والاتصال. (قنديل، 2012).

## 2- المدخل البنيوي:

يرى بارنجتون مور (Barrington Moore) أن التطور السياسي للدولة نحو الديمقراطية، مرتبط بالبنى المتغيرة للطبقة والدولة والقوى الدولية، والعابرة للقومية، ودرجة تأثرها بنمط التنمية الرأسمالية، وليس عن طريق مبادرات النخب وخياراتها. وتبعاً لذلك يركز المدخل على التشكيلات الطبقية، والبنى الاجتماعية، والتطور التاريخي لها، في إطار علاقات القوى العالمية وتوازناتها، وتحلل – على نحو خاص – للعلاقات الداخلية المتبادلة بين البنى الاجتماعية وسلطة الدولة، وتحلل النظام السياسي في سياق مجموعة من الوظائف؛ مما يقود – في مجمله – إلى تحقيق التحول الديمقراطي. (الخثلان، 2009).

## 3- المدخل الانتقالي:

يرى دانكوت روستو(Dangote Rosto) «أن الدول من أجل أن تنتقل إلى مرحلة التحول الديمقراطي لابد أن تمر بمسار تاريخي يمر عبر مراحل مختلفة: «الوحدة الوطنية، ثم الصراع السياسي، ثم القرار، ثم التعود والتكيف. (قنديل: 2012).

## محددات العلاقة بين حرية التجارة والتحول الديمقراطي:

تؤدي المحددات الداخلية والخارجية دوراً كبيراً في توضيح طبيعة العلاقة القائمة بين (حرية التجارة والتحول الديمقراطي)، من خلال الأدوار التي يمكن أن يؤديها المفهوم الأول (حرية التجارة) وما يرتبط به من مفاهيم في تحديد الأثر المترتب عليه في تحقيق المفهوم الثاني (التحول الديمقراطي)، وذلك على النحو التالي:

## العوامل الداخلية:

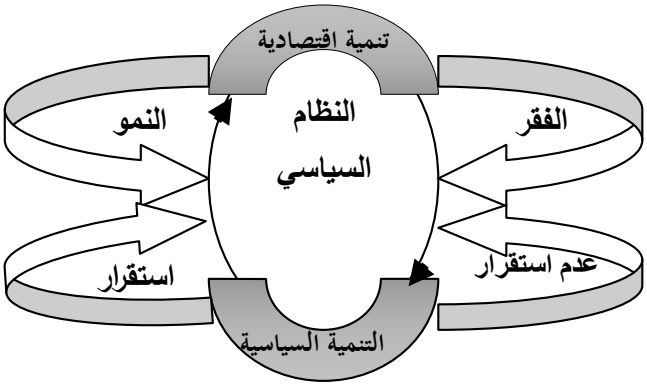
### (أولاً)- التنمية الاقتصادية:

النمو الاقتصادي هو (الزيادة في الناتج القومي)، والتنمية هي (التغير الذي يصيب الجانب السياسي أو الاقتصادي .. للهيكل العام للدولة)، فهذه العلاقة بين حرية التجارة والتنمية شكلت مجال خلاف بين دعاة تحرير التجارة الدولية (آدم سميث، ريكاردو..) ودعاة القومية الاقتصادية (فردريك ليست) في الدعوة لحماية التجارة المحلية. (المجالي، 2010).

وينظر لحرية التجارة الدولية على أنها محرك للنمو الاقتصادي (Engine of Growth)، ولكنها قد تدفع نحو تعطيل التنمية، والعكس صحيح. فهي أصبحت الدافع نحو تحقيق التنمية من خلال تقدم الدول اقتصادياً؛ مما ينعكس تأثيره على الجانب السياسي. (Toldar,2000:96). وقد تزامن هذا الأمر مع السياسة الإصلاحية التي اتبعها صندوق النقد الدولي، وتطور الجولات التفاوضية حول تحرير التجارة وانضمام الدول لمنظمة التجارة العالمية وإمكانية الحديث عن الآثار المترتبة على النمو الاقتصادي والتحول الديمقراطي. (Harrison and Garden,1999 :125).

يرى برزورسكي (Przeworski) أن اتباع الدول النامية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في تنفيذ سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي التي يفرضها صندوق النقد الدولي قد يؤدي إلى بروز أزمات اقتصادية تخلق أوضاعاً سياسية واجتماعية، قد تقود إلى زيادة حدة النظم السلطوية (حنفي ،2007). في الوقت نفسه، فإن هذه الأزمات قد تدفع القيادات السياسية إلى انتهاج دور سياسي توافقي يقود إلى تحول ديمقراطي على نحو ما حدث في الأردن عام 1989. كما أن تحقيق التنمية الاقتصادية قد يقود بعض الدول إلى تحقيق تحول ديمقراطي على الرغم من ندرة الموارد الاقتصادية فيها ككوريا الجنوبية وتايوان، على عكس دول كالسودان والكونجو (Rower، 1995: 27).

يرى البعض أن وجود التنمية الاقتصادية يسهم في تحقيق التحول الديمقراطي والتطور السياسي (وفق نظرية الحداثة في التحول الديمقراطي).(Siegel et al.,, 2004). ويمكن ملاحظة ذلك في شكل (1).




**شكل (1):**

**العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي (من إعداد الباحث)**

فالفرق بين الدول الغنية والدول الفقيرة هو في الثورة الصناعية، التي استطاعت أن توجد دولة قومية (National State)، تتخذ سياسات وطنية قوية باتجاه التحديث قد استطاعت أن تحقق انصهاراً ثقافياً بين الفئات المختلفة في المجتمع باتجاه الانتماء للدولة، فأنشأت مؤسسات سياسية وهيأت مشاركة سياسية؛ الأمر الذي أسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية. وتظهر هذه الحالة بشكل واضح في التحول الديمقراطي في دول أوروبا الشرقية بعد مرحلة الحرب الباردة (قنديل، 2012).

فكثير من الدراسات ترى أن التنمية الاقتصادية عامل مساعد على قيام نظم ديمقراطية؛ كونها تدفع نحو تغيير القيم المجتمعية بما يخدم توجهات الانفتاح الديمقراطي، وتوفر القدرة على قيام نظم تعليمية شاملة ومتطورة تعمق الوعي لدى المواطنين، وتنمي قيم التسامح والحوار والاعتدال والاعتراف بالآخر؛ مما يخلق ممارسة ديمقراطية، إضافة إلى أن التنمية الاقتصادية تسهم بزيادة دخل الفرد ورفع مستواه المعيشي، بما يحقق الأمن الاقتصادي للمواطنين؛ الأمر الذي يحد من وجود صراعات اجتماعية وبناء مواقف سياسية لديهم تسهم في زيادة مشاركتهم السياسية.(السالك، 2008). وهذه الحالة ظهرت في بعض الدول في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

وعلى العكس من ذلك، فإن «فيليب شميتر» يرى أنّ العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية – وفق نظرية الحداثة – تفترض أنه «كلما ارتفع قدر الدولة على سلم التنمية الاقتصادية، ازدهرت الديمقراطية فيها»، ولكن هذا الافتراض ليس صحيحاً إطلاقاً، فدولة مثل كوستاريكا طورت مؤسساتها وسارت في طريق الديمقراطية على الرغم من تراجعها الاقتصادي وامتلاكها واحداً من أقل النواتج المحلية الإجمالية في العالم. (المديني، 2013).

## (ثانياً)– طبيعة توجهات النظام الاقتصادي:

هناك من يربط بين الرأسمالية (Capitalism) واقتصاد السوق من ناحية، والديمقراطية من ناحية أخرى، ويرون أنه لا يوجد علاقة مباشرة بين الرأسمالية والديمقراطية؛ كون الديمقراطية ذاتها لا تقود إلى ضغوط مباشرة على النظام السلطوي للتحول الديمقراطي. (حطب، 2005). وقد تم تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي بنجاح في ظل النظم السلطوية، ولكن تبقى

الرأسمالية هي المحرك الأكثر كفاءة لإحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية تسهل عملية التحول الديمقراطي.(Larry, et al., 1999: 54).

ومن المعلوم أن الديمقراطية – بمعناها الحديث – تتطلب وجود اقتصاد السوق، ولكن اقتصاد السوق لا يتطلب – بالضرورة – وجود نظام ديمقراطي؛ إذ يمكن لنظام تسلطي أن يطبقه (كما يوجد في بعض دول جنوب شرق آسيا)؛ بمعنى أنه يصعب وجود نظام ديمقراطي حقيقي في ظل وجود اقتصاد موجه تسيطر عليه الدولة أو إلغاء دورها في الحياة الاقتصادية.(توفيق، 2005أ: 214).

وتشير الدراسات الإحصائية المعاصرة إلى وجود علاقة بين الاقتصاد الرأسمالي والديمقراطية؛ حيث تسهم الليبرالية الاقتصادية في تهيئة مستوى أعلى من الاستقلالية المدنية، وفي إيجاد بنى ومؤسسات سياسية واقتصادية جديدة، وفعالية لمؤسسات المجتمع المدني؛ مما يؤدي معه لتغيير النخب الحاكمة؛ الأمر الذي يهيئ أرضية مناسبة لتحقيق تحول ديمقراطي كما حدث في بعض دول أمريكا اللاتينية (المكسيك، والبرازيل، وتشيلي، والأرجنتين، والأورغواي). (مساعيد، 2011: 215). في مقابل ذلك – على الرغم من تحقيق الصين لمعدلات عالية في التنمية الاقتصادية وانضمامها لمنظمة التجارة العالمية عام 2001، وتبنيها سياسات اقتصادية ليبرالية – بقي نظامها السياسي استبدادياً دون إحداث تحولات في البنى السياسية والاجتماعية.

ويشير صموئيل هينتجتون (Samuel Huntington) إلى أن الدول لا تستطيع أن تحقق الديمقراطية فجأة؛ لأنها تحتاج إلى المرور بمراحل معينة من التطور الاقتصادي والاجتماعي، التي تدعم تحقيق الديمقراطية. (حنفي، 2007). ومثال هذه الحالة: كوريا الجنوبية وتايوان؛ حيث استطاعت أن تنتقل من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي. وعلى النقيض من هذا النموذج: نجد دولاً كالصين وإندونيسيا وسنغافورة ذات تطور اقتصادي كبير لكنها بقيت في ظل النظام السلطوي. وقد استطاعت أن تحقق التنمية الاقتصادية على الرغم من أنها غير ديمقراطية. وهناك دول فقيرة تتميز بتطور ديمقراطي، نتيجة وجود حالة من الاستقرار السياسي فيها؛ مما قد يدفع نحو تحقيقها درجات متقدمة من التنمية الاقتصادية نتيجة وجود عدالة في توزيع الدخل ومقدرة على تحسين مستوى الأداء الاقتصادي (اتباع سياسة الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية)، وتظهر الهند كمثال على ذلك.

ومن جهة أخرى يرى بريزوريسكي أن هناك دولاً فقيرة صمدت فيها الديمقراطية نتيجة وجود نمو اقتصادي معقول فيها، وهي بحاجة لتحسين مستوى الأداء الاقتصادي فيها لمواجهة الأزمات الاقتصادية باتباع سياسة إصلاحية

لتحسين الوضع الاقتصادي. (Prezeworski et al., 1996 :42 – 43). وتظهر بنغلاديش مثالاً على ذلك.

لذلك اختلفت كثير من الدراسات حول تحديد تأثير عملية التطور الاقتصادي (من انفتاح وتنمية وتحرير تجارة) في التطور السياسي للدول باتجاه التحول إلى الديمقراطية، وقد برزت أهمية الاستقرار السياسي عاملاً مهماً في تحديد هذا الأمر؛ إذ إن الهدف الرئيس للسياسة الاقتصادية لأي دولة هو تحسين أوضاع المواطنين فيها من خلال التخلص من الفقر وتحقيق الاستقرار؛ ذلك بارتباط الاستقرار بالأوضاع المعيشية السائدة في الدولة، ودور الأسعار، وانعكاساتها على المواطنين (فالنمو أمر مهم للدولة؛ مما يخلق استقراراً وأمناً حقيقياً، وتوزيع أمثل للدخل).(Stiglitz et al, 2006: 233). فنجاح التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية وتايوان ما كان له أن ينجح بالاعتماد على الانفتاح الاقتصادي والتنمية الاقتصادية فحسب من دون حصول هاتين الدولتين على الاستقرار السياسي الذي وجد في ظل النظم السلطوية التي عاشتا فيها قبل انتقالهما للنظم الديمقراطية. وفي المقابل: فإن دولة كالعراق لم تنجح في تحقيق التحول الديمقراطي ولا التنمية الاقتصادية بعد حرب الخليج 1991 نتيجة النظام السلطوي، الذي أوجد حالة من عدم الاستقرار السياسي (حنفي، 2007).

فتحرير التجارة تؤثر في توجهات الدول الاقتصادية؛ مما ينعكس على طبيعة نظامها السياسي والاقتصادي، فتظهر معه إشكالية حقيقية في قدرة الدولة على تحقيق الاستقرار والتعامل مع الأزمات، في ظل تراجع سيطرة الدولة على الاقتصاد وإيقاف الدعم عن السلع والخدمات، واتباعها لقواعد وقوانين جديدة. لذلك فالاستقرار الحقيقي يكمن في وجود اقتصاد جيد يضمن وجود استقرار في الأسعار وأسعار الصرف؛ بمعنى ارتباط تحقيق النمو الاقتصادي باستقرار الأسعار. وتظهر الأردن بشكل واضح في هذه الحالة. (المجالي، 2010: 36).

## (ثالثاً)– التنمية السياسية:

تعمل التنمية السياسية على تحقيق التحول الديمقراطي من خلال الانتقال في النظام السياسي إلى نظام ذي فاعلية في البنى والوظائف السياسية، بشكل أكثر تخصصاً يعمل على تحقيق تبادل السلطة، وزيادة حجم المشاركة السياسية، وتحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية في توزيع الموارد والقيم، بالإضافة إلى وجود بناء مؤسسات فعالة وثقافة سياسية مشاركة، وتحقيق الملاءمة بين خصوصية المجتمع ومتطلبات الحداثة.

وتؤدي حرية التجارة دوراً كبيراً في تحقيق التنمية السياسية، في سياق الحديث عن وجود بناء سياسي ومؤسساتي يسهم الاقتصاد في تحقيقه؛ مما يحقق مرونة أكبر في حركة النظام السياسي وأدواره وفاعليته ضمن الأنظمة الفرعية الأخرى. على أن هذه الفاعلية للنظام السياسي يجب أن ترتبط بقدرته على تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص في المشاركة، وصياغة سياسات وطنية توافقية قادرة على إنجازها، والتمايز والتخصص في أبنية النظام السياسي ووظائفه، بما لا يكون على حساب تكاملها كلها. (القصبي، 2006 ب:39).

تقدم الدراسات البنيوية تفسيراً لمقدرة التنمية السياسية في تحقيق التحول الديمقراطي بالاعتماد على مجموعة من المقومات، التي تحتاج إلى فترة زمنية طويلة ترتبط بالتغيرات التي يمكن أن تحدث في تركيب الدولة والمجتمع وبنيتهما، وتتم نتيجة للتفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والأوضاع الطبقية، وتركيب القوى الدولية وبنيتها.

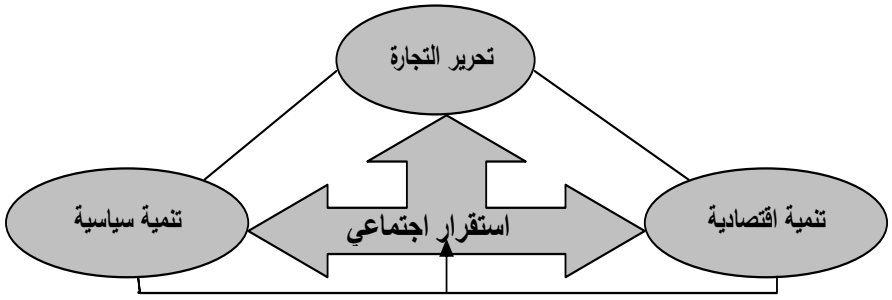
وتؤدي التنمية السياسية دوراً في تحديد العلاقة بين حرية التجارة والتحول الديمقراطي على النحو التالي:

1. قدرة الدولة على التكيف مع متطلبات التحديث والتطور الاقتصادي بشكل يلائم واقعها وطبيعتها الاجتماعية. ويشير أورجانسكي إلى نجاح تجربة اليابان على غيرها من الدول الأخرى في بناء نموذج الدولة الديمقراطية الحديثة، من خلال تكيفها وتطويعها لبنائها الاجتماعي التقليدي مع الحاجات الاجتماعية؛ مما سهل من عملية التصنيع السريع ووجود تنمية اقتصادية استفادت منها جميع شرائح المجتمع؛ الأمر الذي ترتب عليه إمكانية تحقيق تنمية سياسية وتحول ديمقراطي.(القصبي: 2006 ب: 43).
2. أهمية تحقيق الاستقرار السياسي في مواجهة التغيرات السريعة الناتجة من السياسات الاقتصادية. ذلك أن الانفتاح الاقتصادي غير المنظم يسهم ببروز أدوار وقوى وجماعات جديدة تؤدي إلى إخلال في وظائف البنى السياسية القائمة، وتحقق نتائج سلبية تؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، تقود لفوضى سياسية؛ فيشير هنتنجتون إلى أهمية العمل المؤسسي في عملية تحرير التجارة؛ ذلك أن تحقيق عملية التغيير يجب أن يتم بشكل أكثر انضباطية وتوازناً وانسجاماً مع طبيعة المجتمع وخصوصيته. كما أن هناك كثيراً من الدول لم تتكيف بشكل كبير مع الانفتاح الاقتصادي؛ وهو ما أدى إلى بروز حالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، كالأردن وفيتنام نموذجاً.

3. وجود حالة من التوازن بين تحقيق الإصلاح الاقتصادي والإصلاح السياسي؛ أي أن توجهات الدولة للإصلاح الاقتصادي لا تكفي للتحول الديمقراطي؛ إذ لابد من توافق هذه العملية مع وجود إرادة سياسية لإحداث تنمية سياسية حقيقية بشكل منظم ومؤسسي، من خلال: تعزيز قيم الثقافة السياسية والتنشئة السياسية، والمشاركة والمساواة، وإرساء معاني الهوية والوحدة الوطنية، وتحقيق الاستقرار والأمن.. بوصفها جوانب مهمة في تحقيق التحول الديمقراطي. وقد ظهر هذا الأمر جلياً في جنوب إفريقيا بعد انتهاء نظام الفصل العنصري.
4. أهمية تعزيز وجود الطبقة الوسطى في المجتمع من خلال الدور الذي تؤديه في خلق توازنات بين مختلف القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تقود إلى تحقيق تحول ديمقراطي. بيد أن سياسات تحرير التجارة أسهمت في تلاشي وجود الطبقة الوسطى في مجتمعات العالم الثالث؛ مما أدى إلى بروز مشكلات وتحديات في البناء الحديث للدولة.
5. أهمية وجود مؤسسات المجتمع المدني في التعبير عن حاجات المجتمع وتطلعاته، وحلقة اتصال بين المواطن والسلطة السياسية. لكن حرية التجارة أسهمت في إضعاف دور مؤسسات المجتمع المدني في دول العالم الثالث، على حساب بروز قوى السوق والجماعات والنخب السياسية الرأسمالية، التي أصبحت تؤدي أدواراً تتحكم في محددات القرار السياسي، في الوقت الذي زادت فيه من الفجوة بين المواطن والدولة.

## (رابعاً)- العوامل الاجتماعية :

هناك دراسات تعطي أهمية كبيرة للمتغير الاجتماعي في علاقة تأثير تحرير التجارة في تحقيق الديمقراطية؛ ذلك أن عملية الاستقرار في النظام الديمقراطي ترتبط بإجراءات فعالة في تحديث الاقتصاد وتطويره. وقد تبرز أهمية الرفاهية كفائض وتوزيع مثالي في الدخل بالنسبة إلى حجم عدد السكان، (يمكن قياسها من خلال: أعداد الأطباء وحجم التصنيع، وحجم التعليم، والتنمية الاجتماعية)، فرفاهية المجتمع تعني عيش المواطنين بعيداً عن الفقر؛ وهو ما يؤدي إلى نشوء ممارسة سياسية وتطور في الوظيفة السياسية للدولة، فيخلق مؤسسات مجتمع قوية؛ مما يقود إلى الديمقراطية الحقيقية.(Smith, 2003: 230). ويمكن ملاحظة العلاقة التي تجمع بين أثر تحرير التجارة في تحقيق التحول الديمقراطي بالمتغير الاجتماعي في شكل (2).




**شكل (2): العلاقة بين تحرير التجارة والاستقرار الاجتماعي (من إعداد الباحث).**

شكلت قضايا التحليل المقارن في مجالات تحرير التجارة والاستقرار الاجتماعي محل اهتمام الدول نحو تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية، وقد اعتبرت المواطنين جوهر هذه التنمية؛ لأن الإشكالية الرئيسة هي مستوى المعيشة للمواطن، وانعكاس ذلك على الاستقرار داخل الدولة، ومقدار تمتع الفرد بثقافة سياسية ومقدار الدولة على تحقيق ذلك، وارتباط التنمية بمقدار النمو والتغيير داخل الدولة.(Jackson، 1997: 231). وقد برزت قضية الفقر (Poverty) بوصفها أحد الجوانب الاجتماعية المؤثرة في النمو (Growth) وتحقيق الاستقرار، ودافعاً في انضمام الدول للتكتلات الاقتصادية الدولية بحثاً عن تحسين المستوى المعيشي لشعوبها. (Hertel and Winters, 2005).

لكن يبقى موضوع إزالة الدعم الحكومي عن المنتجات المحلية – وبشكل خاص في مجال الزراعة (Agriculture Agreement) – من أبرز نقاط الخلاف التي تعوق تحرير التجارة، بسبب اعتماد معظم دول العالم على هذا القطاع بوصفه مدخلاً إنتاجياً، ووسيلة دخل لجميع أفراد المجتمع، ولاسيما الدول النامية.

يرى هينتنجتون أن ارتفاع نسبة الفقر في العالم وانعدام توزيع الثروة يشكل أحد المعوقات الرئيسة للتحول الديمقراطي. (حنفي ,2007). ويقود إلى الحديث عن التوتر والصراع وحالة من عدم الاستقرار الاجتماعي ينعكس سلباً على تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية.

ويشير روث جاكوبي (Ruth Jacoby) إلى أن تحرير التجارة أصبح من العوامل المهمة في زيادة النمو الاقتصادي وتقليل مشكلات الفقر؛ مما تدفع نحو المساعدة في إيجاد أسس لوجود الحكم الجيد (Good Governance)، من خلال ظهور أنماط وقواعد جديدة، تسهم في تحقيق الديمقراطية.( Jacoby, 2005).

لذلك فالنمو الاقتصادي الذي قد ينشأ من جراء اتباع سياسة تحرير التجارة قد لا يحقق الديمقراطية بشكل مباشر، وإنما يؤثر في تحقيق استقرار اجتماعي، يؤدي لتهيئة مناخ ملائم لظهور القوى الاجتماعية بين أفراد المجتمع، وبخاصة الطبقة الوسطى؛ مما يدفع نحو تحقيق حرية سياسية أكبر في المجتمع ومن ثم يقود إلى الديمقراطية، ويظهر النموذج التركي مثالاً على ذلك.

ويشير بيتر برنيل (Peter Burnell) إلى أن الحرية السياسية ترتبط بشكل مباشر في حركة التقدم والتطور التي يقوم بها القادة السياسيون من أجل تغيير حقيقة الحفاظ على السلطة والقوة، وترتبط بتحرير التجارة؛ مما يهيئ فرصة للاتجاه إلى الديمقراطية. (Burnell and Vicky, 2008: 272). فالدول النامية مطالبة –إزاء التطور الكبير الذي يشهده العالم – بالانتقال نحو حرية التجارة، التي تسهم في خلق قيم وسلوكيات جديدة، تؤدي إلى الانتقال للنظام الرأسمالي بشكل تدريجي؛ مما يوجد مؤسسات جديدة، ومنظمات أهلية أكثر حركة وفاعلية ومشاركة في المجتمع. فنجحت دول كفنزويلا وتشيلي والأرجنيتين في الاستفادة من الانتقال للنظام الرأسمالي في إيجاد منظمات أهلية أكثر فاعلية، وتؤدي دوراً كبيراً في معالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع.

في مقابل ذلك تبرز تحديات أخرى في تحديد أثر العوامل الاجتماعية في تعزيز أو تقليل دور حرية التجارة في تحقيق التحول الديمقراطي: كطبيعة الاتجاهات والتركيبة الاجتماعية ودرجة الوحدة الوطنية، ومدى فاعليتها السياسية وبعدها عن حالة التهميش، ودرجة القبلية والانتماء والولاءات للدولة، ونبذ الخلافات والتعصب الديني والمذهبي...

فالتنمية الاقتصادية إلى جانب تأثيرها في الاستقرار الاجتماعي تؤدي دوراً في تغيير القيم الاجتماعية إما إيجاباً وإما سلباً بحسب طبيعة المجتمعات البشرية، وهذا التغيير يحدد طبيعة التوجهات في تحقيق مؤشرات التحول الديمقراطي من عدمه. (السالك، 2008):

- تعزيز النظم التعليمية والرفاهية الاقتصادية لجميع شرائح المجتمع؛ الأمر الذي يقود إلى العدالة الاجتماعية وحالة الحوار والوفاق الوطني؛ مما يسهل من تعزيز حقوق الإنسان، والثقافة السياسية، وفعالية مؤسسات المجتمع المدني.
- التنمية الاقتصادية قد تصب لصالح طبقات اجتماعية واقتصادية معينة على حساب باقي الطبقات؛ مما يؤدي إلى تلاشي الطبقة الوسطى وبروز قيم

وسلوكيات جديدة لا تتوافق مع طبيعة المجتمع، وتزيد من درجة الاحتقان والعنف الاجتماعي وعدم الاستقرار تقود إلى زيادة الممارسات الاستبدادية داخل النظام السياسي، ويظهر كثير من النماذج (كحالة دول مصر وتونس قبل الربيع العربي، وتشيلي والأرجنتين والبرازيل قبل التحول الديمقراطي).

وهناك كثير من الدول التي اعتمدت على وجود إرادة سياسية في إيجاد حالة من التوافق الوطني بين مختلف التيارات السياسية والاجتماعية، والعناية بالحقوق السياسية والاجتماعية، وزيادة درجات الاستقرار الاجتماعي؛ مما قاد إلى تحول ديمقراطي على الرغم من معارضتها للتوجهات الاقتصادية الليبرالية الجديدة، كما في حالة فنزويلا. (مساعيد، 2011). في الوقت الذي أسهمت فيه سياسات التحرر الاقتصادي في إيجاد مشكلات اقتصادية (فقر وبطالة وفساد، وأزمة مديونية...) في عدد كبير من الدول النامية أدت إلى بروز أوضاع اجتماعية غير مستقرة لم تقد إلى تحول ديمقراطي، كما في دول كمصر والعراق واليمن والسودان... (السالك، 2008).

من هنا نجد أن فاعلية سياسة تحرير التجارة في دعم عملية التطور الديمقراطي تعتمد على تأثير المتغيرات السابقة، وبشكل واضح تعتمد على كفاءة تحقيق التنمية في الدولة، والرغبة الحقيقية لدى الدول في التغيير، وحجم تأثير الدول المتقدمة على الدول النامية.(Kono, 2007: 26).

## العوامل الخارجية:

### (أولاً) – المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة:

ارتبطت قضية تقديم المساعدات الاقتصادية بضرورة تحقيق تلك الدول تحولاً ديمقراطياً حقيقياً، وإفساح مجال أمام الحريات السياسية واحترام حقوق الإنسان، وإقامة انتخابات نزيهة... وفق ما يسمى بالمشروطية السياسية (Conditionality Policy).

وتعد المشروطية السياسية شكلاً من أشكال الليبرالية الدولية، تقوم على دفع الدول النامية لاتباع سياسات معينة في مقابل المكاسب الاقتصادية التي تحصل عليها، سواء في صورة معونات أو استثمارات أو انضمام للتكتلات والمنظمات وتطبيق شروطها. وقد توسعت المشروطية من طلب تحرير تجارة القطاع الاقتصادي وحصحصته إلى المطالبة بتطبيق أسس الحكم الصالح (Good Governance)، والتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتغيير بنية النظام السياسي بإحداث تغيير وتطوير في التشريعات والقوانين

الوطنية، بما يواكب حركة التطور العالمية. (Dunne, 1997). وقد فرضت منظمة التجارة العالمية على الصين تحسين ملف حقوق الإنسان بوصفه شرطاً أساسياً للانضمام. (Sala-Martin and Arted, 2003).

فإمكانية وجود الحكم الصالح لا يمكن أن يتم بغياب وجود نمو اقتصادي في الدولة، مقترن بتحقيق درجات من التغير في البنية السياسية والتشريعية والإدارية، وتشكل عملية انضمام الدول لمنظمة التجارة الدولية فرصة حقيقية لذلك؛ ذلك أن الانضمام لشروط منظمة التجارة العالمية يشكل باباً للتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، ووسيلة لتنفيذ متطلبات التنمية، التي بناءً عليها يمكن تحديد مقاييس الحكم الرشيد وتقديم نماذج مختلفة – لأسلوب الحكم – تشكل إطاراً عملياً للدول الأعضاء الأخرى. (Sanjay, 2008: 152 – 154).

كما يرتبط ما يسمى بتوافق واشنطن (Washington Consensus)، التي تتضمن إجراءات لتكريس أولوية السوق، وتقليص دور الدولة في الاقتصاد والتنمية عن طريق تحرير التجارة والخصخصة والحد من الإنفاق العام، وتحرير الأسعار، وتوفير الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، وتوفير البنية الأساسية. فتحقيق أهداف الحكم الصالح تنبع من خلال ما يلي: (Johnston and Doig, 1999).

1 – وجود الشرعية السياسية والتمثيل الشعبي من خلال الانتخابات والممارسة الديمقراطية الصحيحة، واحترام حقوق الإنسان، وتأكيد الحرية والعدالة وتفعيل نظام المعاقبة للجرائم.

2 – وجود الإدارة والقيادة السياسية الناجحة والاستجابة والمرونة الحكومية من خلال تدفق المعلومات، والتعددية السياسية، ووجود مستويات منخفضة للفساد.

ويرتكز تحقيق الحكم الرشيد على عناصر مختلفة: سيادة القانون، المساءلة والرقابة، الشفافية، تحسين الإدارة العامة (الأداء الحكومي)، مكافحة الفساد، الاستقرار السياسي، القيادة السياسية...

في مقابل كل ذلك، يبرز دور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في التركيز على اتباع سياسات الإصلاح الاقتصادي (التثبيت والتكيف الهيكلي)، التي تؤدي إلى تحولات جذرية في المجتمعات التي تتبناها، متجاوزة التحولات الاقتصادية إلى التحولات الاجتماعية والسياسية والثقافية؛ بمعنى أنها تغير من التوازنات الاجتماعية والطبقية في المجتمع تغييراً جذرياً بشكل سلبي أو إيجابي معتمدة على مقدرة الإدارة

السياسية للتعامل مع هذه السياسات بشكل واع، وإدراك أهمية هذه السياسات بتحقيق تنمية اقتصادية والقضاء على الفقر والبطالة وسوء التوزيع؛ مما يدفع نحو تحقيق الاستقرار السياسي وتدعيم شرعية النظام.(عدلي، 2004). وتشكل كل من اليونان والمكسيك نموذجاً لذلك.

وبالنظر إلى النتائج من تطبيق سياسة تحرير التجارة ضمن عملية الإصلاح، التي قامت بها معظم الدول النامية، فإنها لم تحقق معدلات حقيقية للتنمية وتحسين مستوى المعيشة وتهيئة فرص عمل، في ظل زيادة الأسعار عالمياً، ونشوء أزمة الغذاء العالمية، فزادت الفجوة في دخول الدول النامية والمتقدمة؛ مما كان له أثر في تنامي المشكلات الاجتماعية. (Martinussen, 2004).

فسياسة الانفتاح الاقتصادي قد أدت دوراً سلبياً في التطور السياسي والديمقراطي من خلال زيادة حدة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية : فزادت من المشكلات الاقتصادية، وأدت لتدهور أوضاع شرائح واسعة من الطبقة الوسطى، وأوجدت دوراً لقوى رأسمالية جديدة، كما أوجدت قيماً سلبية في المجتمع، كانتشار الفساد الإداري والسياسي.. وزادت من الاحتقان الشعبي؛ مما يؤدي إلى تنامي قوى ومظاهر الرفض والاحتجاج الجماعي والعنف السياسي. (توفيق 2006: 63–66). وتشكل الدول التي حدثت فيها موجة الاحتجاجات خلال فترة الربيع العربي مثالاً واضحاً على ذلك.

## (ثانياً) – الأزمة الاقتصادية العالمية:

بدأت بوادرها عام 2007، وبرزت أكثر عام 2008، وقد كشفت عن هشاشة النظام الاقتصادي العالمي القائم على الرأسمالية الليبرالية؛ فتأثرت معظم دول العالم – بشكل متفاوت بحسب درجة اندماجها في الاقتصاد العالمي – من حيث الانفتاح وتحرير التجارة الخارجية، وامتدت الأزمة للأسواق والمؤسسات الأساسية المالية؛ فأعلنت كثير من البنوك والمؤسسات العقارية وشركات التأمين إفلاسها، وتراجعت نسبة النمو في الدول الصناعية.

وقد أثبت الأزمة الاقتصادية العالمية مجموعة من الحقائق في تحديد العلاقة بين حرية التجارة والتحول الديمقراطي:

1 – إن النظام الرأسمالي العالمي ليس نظاماً مثالياً ووحيداً لمعالجة المشكلات السياسية والاقتصادية لشعوب العالم:

أ – زيادة حدة مشكلات الدول النامية وتحدياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ب – زيادة حالة عدم الاستقرار السياسي في معظم دول العالم.

جـ – بروز تيارات اقتصادية استفادت من ثمار التحول الاقتصادي.

2 – إن نجاح عملية التحول الديمقراطي تعتمد بشكل مباشر على وجود حالة من الاستقرار السياسي والاقتصادي، القائم على وجود مؤسسات اقتصادية وسياسية قوية.

3 – أدت الأزمة الاقتصادية العالمية إلى ظهور اتجاهات جديدة في النظام الاقتصادي العالمي من خلال بروز دور قوى اقتصادية صاعدة، مثل: دول البريكس (BRICS) (وهي تشمل دول: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا)، ودول مجموعة العشرين... التي أدت أدواراً مؤثرة أضعفت من تأثير القوى الاقتصادية العالمية؛ فعملت على إقامة لوبي للدول النامية داخل المؤسسات المالية العالمية، وهو ما أضعف من توجهات تلك المنظومة فيما يتعلق بالمشروطية السياسية. وقد تأثر نظام ما بعد المشروطية بوجود مانحين جدد لا يولون مسألة طبيعة النظام السياسي في الدول المتلقية للمعونة أو الديمقراطية الاهتمام. ومن ثم، فرض هؤلاء – خاصة الصين – بشكل ما تعديل قواعد اللعبة، أو أعادوا هامش المناورة للدول النامية، التي كانت قد تلاشت بانتهاء الحرب الباردة.(عبيد، 2003).

4 – أدت الأزمة الاقتصادية العالمية إلى إضعاف تأثير دور الدول الفاعلة في النظام الدولي في فرض سياساتها على دول العالم الثالث، نتيجة اهتمامها بأزماتها الداخلية على حساب اهتماماتها الخارجية، فظهر النموذج الأمريكي مثالاً واضحاً على ذلك.(فضيل، 2009).

**(ثالثاً)– الربيع العربي:**

ربما كان البعض يعتقد بأن مرحلة الربيع العربي ستشكل مرحلة لبداية تحول ديمقراطي في بعض الدول العربية، لكن على العكس من ذلك، فقد ثبت أن نجاح نموذج الدولة الديمقراطية يحتاج إلى شروط أخرى، على الرغم من أن أحد الأسباب الرئيسة لانفجار حالة الغضب في مسارات الثورة في دول الربيع العربي كان العامل الاقتصادي نتيجة فشل سياسات تحرير التجارة، وزيادة حدة المشكلات الاقتصادية: من تفاقم الفقر، وتدني مستوى المعيشة، وتلاشي الطبقة الوسطى، وزيادة البطالة، وزيادة مكتسبات التنمية لدى طبقة معينة في المجتمع على حساب الطبقات الأخرى. (الجورشي، 2013).

فظهور فكرة التمايز فيما حدث في المنطقة العربية من حالة ثورة أو عنف في ظل بروز مجموعة من العوامل أسهم في تنامي الحركات الاحتجاجية ووصولها إلى مرحلة الثورة الحقيقية، وإمكانية تحقيق حالة الاستقرار السياسي التي عاشتها في ظل النظم السابقة، وفيما حققته من محاولة النجاح أو الفشل في الانتقال إلى مرحلة التحول الديمقراطي. (فهمي، 2012).

وقد نشأت حالة من عدم الاستقرار السياسي في دول الربيع العربي (ليبيا ومصر وسوريا واليمن)، لم تساعد في تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي، ويمكن تحديد أسباب فشلها في بناء نموذج دولة ديمقراطية –فيما يأتي:

1 – سيطرة مفهوم الثورة المضادة وتغلغله، وقد مثلته قوى الرأسمالية التقليدية والعولمة الاقتصادية، وهي: القوى المستفيدة من عمليات السوق وتحرير التجارة.

2 – تفاقم المشكلات الاقتصادية نتيجة حالة عدم الاستقرار السياسي.

3 – عدم وجود ثقافة سياسية يكون الاتجاه الثوري فيها جزءاً فعالاً في بناء مجتمع جديد.

4 – اختفاء حالة الائتلاف والتماسك بين القوى السياسية المشكلة للثورة، وظهور الخلافات فيما بينها حول كيفية إعادة بناء الدولة.

5 – ضعف البناء المؤسسي لنموذج الدولة وهياكلها.

6 – تأثيرات القوى الإقليمية والدولية .

كما أثبتت مرحلة الربيع العربي ضرورة عدم الاعتماد على تحقيق البعد السياسي في الإصلاح بالدرجة الأولى من دون تحقيق حالة إصلاح شامل وجذري يأخذ في الاعتبار الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، يرتكز على ترسيخ حالة التنمية التي يستفيد منها جميع شرائح المجتمع، واستيعاب جميع الجماعات السياسية والاقتصادية، وتحقيق حالة التوافق الوطني والبناء المؤسسي الناجح في هياكل الدولة، وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2011). في مقابل ذلك كان مفهوم حرية التجارة في مرحلة الربيع العربي عائقاً في تحقيق التحول الديمقراطي فيما يتعلق بالنتائج السلبية للسياسات الاقتصادية التي تبنتها تلك الدول دون أن تأخذ بعين الاعتبار آثارها على المواطن والمجتمع، في الوقت الذي ضعفت فيه اهتمامات الدولة ودورها التنظيمي والرقابي في منع الاحتكارات وفي حماية السوق والمواطنين، وفي دعم السلع والصناعات الوطنية، وفي تقليل الاعتماد على المؤسسات المالية الدولية.

**النتائج:**

1 – أظهرت الدراسة أنه لا يمكن اعتبار العلاقة بين تحرير التجارة والتحول الديمقراطي علاقة طردية أو تكاملية؛ بمعنى أنه لا يمكن القياس على اعتبار زيادة معدلات تحرير التجارة الدولية تؤدي إلى تحقيق التحول الديمقراطي، في ظل الحديث عن وجود عوامل أخرى تتحكم في طبيعة هذه العلاقة بين المتغيرين: كطبيعة النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والثقافة السياسية، والاستقرار السياسي ودور المؤسسات المالية والاقتصادية العالمية، ومشكلات النظام الدولي وتحدياته سياسياً واقتصادياً...؛ حيث يمكن اعتبار مفهوم حرية التجارة أحد العوامل والمؤثرات الخارجية التي دوراً مهماً في التحول الديمقراطي للأنظمة السياسية، من خلال إيجاد أوضاع جديدة أسهمت في زيادة مشكلات الدول النامية غير الديمقراطية ومعاناتها؛ فأوجدت فروقات اقتصادية استفادت منها شرائح معينة من المجتمع على حساب تفاقم معدلات الفقر والبطالة، وزادت من حالة عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

2– لا تكفي حرية التجارة – كعامل رئيس– لتحقيق عملية التحول الديمقراطي، فلابد من وجود شروط أخرى: كالاستقرار السياسي، وأهمية وجود ثقافة ديمقراطية مرتبطة بممارسة سياسية موارد مادية ومعنوية جديدة، وتوافر هياكل ومؤسسات سياسية واجتماعية، ووجود حالة من التوافق الوطني والتعددية السياسية، والإرادة السياسية.

3– لا يمكن النظر إلى عامل معين بحد ذاته على أنه يقود إلى التحول الديمقراطي؛ إذ أثبتت التجارب الدولية للعديد من الدول اعتمادها على مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية في الانتقال إلى النظام الديمقراطي.

3– أصبحت النظرة لمفهوم حرية التجارة الخارجية بعد ظهور الأزمة الاقتصادية العالمية – على أنه مفهوم ذو دلالة لحالة من عدم الاستقرار أكثر منها دلالة تنموية؛ كون تفاقم المشكلات الذاتية في مفهوم حرية التجارة أدى إلى تفاقم سلبيات المفهوم أكثر من إيجابياته، ولم يكن في فترة من الفترات ملائماً لطبيعة دول العالم الثالث وخصوصياتها، فبات ينظر له على أنه قد زاد من المشكلات التنموية في تلك الدول؛ مما شكل دافعاً نحو إحداث عملية التغيير البنيوي في نموذج الدولة، كما حدث في مرحلة الربيع العربي.

4- أدت مرحلة الربيع العربي - بوصفها محدداً مهماً - إلى تأكيد ضعف مفهوم حرية التجارة في تحقيق التحول الديمقراطي في ظل انتشار المشكلات والتحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية؛ مما أوجد معه وضعيات قادت لمزيد من حالة عدم الاستقرار السياسي في نماذج الدول التي حدثت فيها تلك الحركات الاجتماعية، وإعادة البحث عن الكيفية التي يمكن أن تحقق خيار التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي معاً.

**التوصيات:**

اعتماداً على النتائج التي توصلت لها الدراسة فإنها تقدم بعض التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تعالج مشكلة الدراسة في ضوء تحديد العلاقة بين تحرير التجارة والتحول الديمقراطي:

1 - ضرورة عدم المبالغة في الاعتماد بشكل كبير على البعد الاقتصادي (تحرير التجارة) بوصفه هدفاً مباشراً ووحيداً في سبيل تحقيق تحول ديمقراطي، ومن ثم يجب على المجتمعات الاعتماد أيضاً على الأبعاد الأخرى (السياسية والاجتماعية والثقافية) في سبيل الوصول إلى الديمقراطية.

2 - أهمية تحقيق جوانب الوحدة الوطنية والانتماء والهوية وملاءمة الخصوصية الحضارية والثقافية للمجتمع مع المتطلبات الجديدة لمؤشرات التنمية السياسية والاقتصادية.

3 - تأكيد أهمية تحقيق الاستقرار السياسي والأمن الوطني - بوصفه جانباً مهماً- في طريق البحث عن الديمقراطية؛ ذلك أن المفهوم الأول أصبح خياراً مهماً للشعوب، لا يمكن أن يتحقق بغياب مؤشرات التنمية الاقتصادية والسياسية.

4 - أهمية إعادة تعريف الدولة وتأكيد دورها التنموي والرقابي والتنظيمي، من خلال عودة دورها في الرعاية؛ بما يضمن تحقيق العدالة والمساواة والمشاركة السياسية لجميع أفراد المجتمع.

5 - أهمية اعتماد الدولة على مقوماتها الذاتية وتقليل الاعتماد على الدول الأخرى في المساعدات والقروض، وبناء نموذج الدولة الحديثة بتأكيد سيادتها الوطنية، وتعزيز قيم الولاء والانتماء للدولة لا للأشخاص.

## المراجع:


أحمد فهمي.(2012). **دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر: مراحلها، ومشكلاتها، وسيناريوهات المستقبل**. القاهرة: مركز البيان للبحوث والدراسات.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.(2011). تقرير موجز حول التجارب الدولية المستفادة والطريق قدماً، المنتدى الدولي للتحول الديمقراطي، 5–6 يونيو.

توفيق المديني.(2013). البعد الراديكالي للتحول الديمقراطي في بلدان الربيع العربي، عن موقع الوحدة الإسلامية، العدد(142)، نوفمبر. http://www.wahdaislamyia.org/issues/

جودة عبدالخالق. (2006). **الاقتصاد الدولي من المركز إلى الهامش**. القاهرة: دار النهضة العربية، الطبعة السادسة.

حسنين توفيق إبراهيم.(2005أ). **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها**. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

حسنين توفيق إبراهيم.(2006ب). **التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر: خبرة ربع قرن في دراسة النظام السياسي المصري 1981 – 2005**. القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ومكتبة الشروق الدولية.

حسنين توفيق إبراهيم.(2013ت). **الانتقال الديمقراطي في العالم العربي**. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 14 فبراير. http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy

ديدي ولد ديدي السالك.(2008). الممارسة الديمقراطية: مدخل إلى تنمية عربية مستدامة، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 356: أكتوبر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

رشاد عبدالغفار القصبي. (2006أ). **التطور السياسي والتحول الديمقراطي: التنمية السياسية وبناء الأمة**. الكتاب الأول، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، الطبعة الثانية.

رشاد عبدالغفار القصبي. (2006ب). **التطور السياسي والتحول الديمقراطي: الحراك السياسي وإدارة الصراع**. الكتاب الثاني، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، الطبعة الثانية.

رشاد عبدالغفار القصبي. (2007ت). **مناهج البحث في علم السياسة**. الكتاب الأول: التحليل السياسي..، الطبعة الثانية، القاهرة.

رضا عبدالسلام. (2006). **العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق**. المنصورة: المكتبة العصرية.

رضوان المجالي. (2010)، الآثار السياسية المترتبة على انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية (2000–2008)، رسالة دكتوراه «غير منشورة»، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

سلامة سالمان. (2006). تأثير التجارة الدولية على التنمية المستدامة، المؤتمر السنوي الخامس للإدارة البيئية تحت عنوان: التنمية المستدامة من منظور اقتصادي؛ التجارة الدولية وتأثيراتها على التنمية المستدامة، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، تونس، خلال الفترة من 27–31 أغسطس.

سهيل حسين الفتلاوي. (2006). **منظمة التجارة العالمية**. عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع.

شيماء حطب. (2005). التحرير الاقتصادي والسياسي وتغير النظام الحزبي في المكسيك (1988 – 2000)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

صالح الخثلان. (2009). **قراءة في الاتجاة البنيوي عند برنجتون مور، تحليل كتاب الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية**. بتاريخ 2 ديسمبر. موقع: http:// /www.sas445.com

صلاح الدين الجورشي. (2013). الثورات العربية..مشروع ناقص من داخله، **مجلة شؤون عربية**، العدد 156، القاهرة، جامعة الدول العربية.

عثمان أبو حرب. (2008). **الاقتصاد الدولي**. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.

فاطمة مساعيد.(2011). التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية: نماذج مختارة، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، عدد خاص، إبريل، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح.

محمد أبو عامود.(2009). التحول الديمقراطي وإشكالياته في البلاد العربية، **مجلة الديمقراطية**، الأول من يناير، عن موقع الأهرام الإلكتروني. ؟http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx

محمد مختار قنديل.(2012). دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في مصر، العدد(3925)، بتاريخ 28 نوفمبر، موقع الحوار المتمدن. http://www.ahewar.org/debat/show.art.

محمود عبدالعظيم حنفي.(2007). تأثير العوامل الخارجية على الإصلاح السياسي في النظم السياسية العربية 2001 ، 2004، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

محمود فضيل.(2009). حول الأزمة المالية العالمية، **مجلة الغدير**، العدد 46: ربيع، بيروت.

مراد صاولي.(2013). الانفتاح التجاري وأثره في السياسات المالية والنقدية: دراسة قياسية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 417: نوفمبر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

هناء عبيد.(2013). مابعد المشروطية: تأثير النظام الاقتصادي العالمي في مراحل التحول الديمقراطي، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 191: يناير، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات.

هويـدا عـدلـي.(2004). سياسات التحرير الاقتصادي في مصر وإمكانيات بناء توافق وطني حولها، **سلسلة الدولة في عالم متغير**، العدد 2: يوليو، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية.

Burnell, P, & Vicky, R (Ed). (2008). *Politics in the developing world***.** Second Editions, London: Oxford University Press**.**

Dunne, T. (1997). *Liberalism,* In: John Baylis and Steve Smith (Ed), *The Globalization of world politics: An introduction to international relations.* London: Oxford University.

Edwards, S. (2012). Openness, Trade Liberalization, and Growth in developing countries. *Journal of Economic Literature***,** vol. 31, no. 3 ,September,

Harrison, A, & Garden, H. (1999). Who Gains From Trade Reform? Some Remaining Puzzles, *Journal of Development Economics,* V.95.

Hertel, T, & Winters, A. (2005). Poverty impacts of a WTO agreement: Synthesis and overview, *Policy Research Working Paper***,** the World Bank, Washington DC. No. 2576, October.

Jackson, R. (1997). *Comparative government an introduction to political science***.** second Edition. Ontario. Prentice Hall Ally and Bacon, Canada Scarborough.

Jacoby, R. (2005). *Challenges for policymakers***,** Summary of Proceedings from a Conference: The impact of trade liberalization on poverty, the U.S. Agency for International Development or the United States Government, Held in Washington April 15.

Johnston, M, & Doig, A. (1999). *Different on Good Government and sustainable anticorruption strategies***.** In: Rick Stapenhurst and Sahr Kpunden (Ed), « Curbing corruption; Toward a model for building national integrity», EDI Development Studies, the World Bank, Washington DC, USA.

Kono, D.Y. (2007). *For whom does democracy free trade?,* University of California**,** USA.

Larry, D, & Juan, J. & Linz, J. & Lipset, S. (1999). *democracy in developing countries: Latin America*.London: Boulder Colorado, Lynne Renner Publishers.

Martinussen, J. (2004)**.** *Development goals, Governance and capacity building: aid as a catalyst***.** in: Jan P. Pronk (Ed), «Catalyzing development; A debate on aid», London: Blackwell Publishing

Prezeworski, A, & Neto, F, & Alvarez. M. (1996). What makes democracies. *Journal of Democracy***,** Vol. 7. No 1, Jan . 97.

Rower, J. (1995). *Asia rising*. *London*: Nicolas Brealey Publishing Limited.

Sala- Martin, X, & Arted, E. (2003). Economic Growth and investment in the Arab world, Part 1. World Economic Forum.

Sanjay, A. (2008). *Essential of corporate governance*. New Jersey: Published by John Wiley and Sons, Inc, Hoboken.

Siegel, J, & Weinstein, M, and Halperin, M. (2004). Why democracies excel. *Foreign Affairs*, V83. No 5. September/ October.

Sit: www.wtoarab.org

Smith, B.C. (2003). *Understanding Third World Politics; Theories of political change and development*, Second Editions, New York: Palgrave Macmillam.

Stiglitz, J, & José Antonio, J, & Spiegel, S. (2006). Stability with growth; Macroeconomics, Liberalization, and development. London: Oxford University Press.

Stradiotto, G, & Sujian, G. (2010). Transitional modes of democratization and democratic outcomes, *International Journal on World Peace*, Vol. XXVII, No.4, New York, USA.

Toldar, M. (2000). *Economic development*. Seventh Edition, London: Admission-Wesley Longman.

Walter, A. (1996). Adam Smith and the liberal tradition in international relations. in Ian Clark & Iver Neumann(Eds),«Classical Theories of international Relations», Oxford: St. Antony,s Series,

Yarbrough, B, & Yarbrough, R. (2006) *«The world economy; Trade and finance»*. Seventh Edition, USA: Thomson South Western.

قـــدم في: مـــارس 2014
أجيـــز في: ديسمبر 2014